أرجأ مناقشته لتقرير بشأن اتفاقية قرض بين بلادنا وهيئة التنمية الدولية

البرلمان يقر تقرير لجنة العدل والأوقاف ويوجه عدداً من التوصيات للحكومة

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي تقرير لجنة العدل والأوقاف بشأن نتائج دراستها لردود وزارة العدل على التوصيات الواردة في تقاريرها الخاصة عن الزيارة الميدانية إلى وزارة العدل وهيئة التفتيش القضائي وبعض المحاكم والنيابات لعدد من المحافظات، ووجه عددا من التوصيات للحكومة في هذا الجانب التي التزم بها ممثل الحكومة عبد الرحمن أحمد الشاحذي وكيل وزارة العدل للشؤون المالية والإدارية طالب فيها المجلس بسرعة تعديل بعض القوانين التي تساهم في تطوير إجراءات التقاضي بشكل مباشر أو غير مباشر لمعالجة الإشكاليات القائمة واستكمال إنشاء شعب استئنافية وتجارية لبقية المحافظات لإنجاز القضايا المتراكمة والتسهيل على المواطنين وكذا استكمال إنشاء محاكم الأحداث في بقية المحافظات.

ودعت توصيات المجلس إلى توفير الإعتمادات اللازمة لإنشاء مشاريع البناء والتشييد لتتمكن وزارة العدل من بناء مجمعات قضائية ومباني محاكم ونيابات تليق بهيبة ومكانة القضاء حتى تستطيع التخلص من المباني المستأجرة التي تشكل عبئا ماليا كبيرا على موازنة الوزارة إلى جانب توفير الإمكانيات اللازمة لإستكمال المباني المتعثرة واستكمال الربط الشبكي لبقية المحاكم في المحافظات بالإضافة إلى توفير الإمكانيات اللازمة لتأهيل الكادر القضائي والفني اللازم للمحاكم والنيابات لأداء مهامها بالشكل المطلوب.

وأكدت توصيات المجلس الموجهة للحكومة على سرعة الحاق دفع جديدة من قوى الشرطة القضائية بمعهد تدريب أفراد الشرطة لتغطية العجز القائم في المحاكم والنيابات.

إلى ذلك استعرض المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي التربية والتعليم والتنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن إتفاقية القرض المبرمة بين حكومة بلادنا وهيئة التنمية الدولية بمبلغ 12 مليونا و760 ألف وحدة سحب خاصة (سي دي ار) بما يعادل 20 مليون دولار أميركي لتمويل مشروع تطوير التعليم الثانوي والتحاق الفتاة.

ويتكون المشروع من أربعة أجزاء رئيسية تتعلق بتحسين المرافق المدرسية بما في ذلك الفصول الدراسية ومختبرات العلوم والكمبيوتر والغرف متعددة الأغراض من خلال تنفيذ أعمال توسعة وترميم وتطوير المرافق المدرسية الحالية وتوفير الأثاث المدرسي وتوفير مواد التعليم والتعلم لتحديث تلك المرافق المدرسية وإعداد كتيب التشغيل وتنفيذ حملات توعية وبناء القدرات على مستوى المحافظات والمديريات والمجتمعات للإدارة والإشراف على متابعة استخدام منح مجتمعات المدارس من خلال توفير خدمات الاستشاريين والتدريب وتوفير منح مجتمعات المدارس لتمويل حوافز مستهدفة تشمل إعانة مالية وترتيب النقل للمدارس وتمويل المعلمات المتعاقدات المؤهلات في المدارس المختلطة والتحويلات النقدية المشروطة للفتيات في الصفوف (4 ـ 12) والأولاد في الصفوف (10 ـ 12) في مديريات مختارة في منطقة المشروع.

كما يشمل المشروع توفير خدمات الاستشاريين والتدريب لبناء القدرات لتحسين ممارسات التعليم والتعلم في الفصول الدراسية من خلال تحليل وتطوير مواد تعليم وتعلم حديثة للمنهج الحالي بناءً على نتائج مراجعة الكتاب المدرسي للصفوف (1 ـ 12) وإعداد وتقديم التدريب لدعم المدرسين وفرق المدارس بما في ذلك التدريب والتطوير المهني للمدربين والمشرفين.

كما يتضمن المشروع العمل على تعزيز قدرات مديري المدارس والمشرفين على متابعة تقديم الخدمات وتطوير نظام تقييم للتعلم عن طريق اعتماد امتحانات جديدة في النظام المدرسي وتعزيز القدرات على مستوى المدرسة لتحضير وتنفيذ تقييم اداء التلاميذ المبني على المناهج والنصوص بواسطة تقديم خدمات الاستشاريين والتدريب والسلع وكذا تطوير بناء القدرات على المستوى المركزي ومستوى المحافظات لتحسين التخطيط والبرمجة وجمع البيانات وتحليلها من خلال تقديم خدمات الاستشاريين والتدريب والسلع .

الى جانب دعم تطوير سياسة التعليم الثانوي والتحضير للاصلاحات طويلة المدى عن طريق القيام بمراجعات التدريب للمعلمين اثناء الخدمة وقبل الخدمة واعداد وثيقة سياسة اطار المناهج المبنية على مراجعة شاملة للقسمين الحاليين والمنهج وتنفيذ تقييم جدوى الاعداد اطار تنظيمي لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم الثانوي وتنفيذ دراسات تعقيبية لخريجي التعليم الثانوي لتقييم فعالية نتائج التعليم الثانوي بالاضافة الى دعم وتعزيز قدرات وحدة ادارة المشروع للقيام بالمهام المالية ومهام المتابعة ورفع التقارير حول ادارة المشروع .

هذا وقد ارجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير الى جلسته القادمة فيما اقر ان يدرج في جدول اعماله تقرير لجنة التجارة والصناعة بشأن مشروع قانون حماية المستهلك .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل اعماله صباح اليوم الاحد بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة عدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة.

تبدأ جمعية خيرية وتتحول إلى مؤسسة تربوية!

فيصل الصوفي

لا وزارة الشؤون الاجتماعية ولا وزارة التربية والتعليم ولا وزارة الأوقاف والإرشاد.. كل هذه لم تنظر بعد بجدية إلى هذا المرض العضال الذي يزداد انتشاراً، رغم أن الأمر في غاية الخطورة.. تنشأ جمعية خيرية لغرض محدد وهو تقديم العون والإغاثة للفقراء والمنكوبين، وهو عون مصدره أموال المتبرعين في الداخل والخارج الذين يقدمون تلك التبرعات من باب فعل الخير.. فإذا جمعية هذا هو هدفها وشغلها يصير لها مراكز تعليمية ومعلمون ومنهج دراسي خاص ومسجد وكلية.. كثير من الجمعيات الخيرية أصبحت مؤسسات تربوية وتعليمية لديها نظام تعليمي خاص مواز للتعليم العام الحكومي.. لماذا يتم القبول بهذا الانحراف، ولماذا يتم السكوت عن هذا الوضع المختل؟ في الوقت الذي يدعو فيه كل الناصحين والمستشعرين للخطر إلى إصلاح النظام التعليمي وإلى إغلاق المدارس والمراكز الدينية التي يترعرع فيها الغلو والتطرف والإرهاب.

الجمعيات الخيرية مرحب بها، ومجتمعنا الفقير يحتاج إلى مثل هذه الجمعيات التي ينحصر دورها في الوساطة بين الممول والفقير.. (دورها) هو جمع الأموال من المتبرعين أكان التبرع في الداخل أو الخارج، ولا يهم أن يكون المتبرع فرداً أو مؤسسة، فلا يهم من هو مصدر التمويل، المهم أن يذهب هذا التمويل للناس الذين جمع باسمهم، أو أن تبقى الجمعية الخيرية جمعية خيرية وتحصر نشاطها في الوظيفة التي حددت لها بموجب القانون.. لا يعقل أن تتحول من جمعية خيرية إلى هيئة تعليمية لها مدارس ومراكز ومناهج ومساجد وطلاب ومعلمون وموجهون.. هذه لم تعد جمعية خيرية بل شيء آخر كما هو واضح.

الوزارات الثلاث الأساسية التي ذكرتها في السطر الأول معنية بإصلاح هذا العوج ورد الأمور إلى نصابها.. المشكلة ليست في انحراف الجمعية برسالتها فحسب، بل إن هذا الانحراف في رسالتها القانونية أفضى إلى انحراف أخطر منه، ويتمثل في وجود نظام تعليمي مواز لنظام التعليم العام، وهذا النظام الموازي أفضى إلى حالة من الفوضى التربوية والثقافية، فالمناهج التي تدرس في تلك المراكز هي وافدة وتضرب الولاء الوطني فضلاً عن أنها حوامل للغلو والتطرف والإرهاب، وفوق هذا المناهج الخطرة هناك المنهج الرديف المتمثل بالمربين والمعلمين الذين يحملون ثقافة وتوجهات معينة ما يجعل الغلو والتطرف والإرهاب يسقى من منابع متعددة.. وللقضية مزيد من التفصيل في وقت لاحق.

خلال جلسة المباحثات اليمنية ـ الفلسطينية

مجور: تشكيل لجنة وزارية مشتركة ستترجم لبناء قوية للتعاون بين اليمن وفلسطين

ملزمون بتطوير مجالات التعاون اليمني ـ الفلسطيني باعتباره واجبا قوميا

تعاون الاشقاء والأصدقاء ودعمهم للشعب الفلسطيني سينعكس إيجابا على المناخ السياسي ويهيئ لإنجاح جهود السلام

صنعاء/سبأ:

عقدت امس بصنعاء جلسة المباحثات اليمنية الفلسطينية برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء ، و الدكتور سلام فيا ض ، رئيس حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتناولت المباحثات علاقات التعاون الأخوي بين الشعبين الشقيقين وآفاقها المستقبلية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية، بما في ذلك مناقشة موضوع إنشاء لجنة وزارية مشتركة تتولى عملية تطوير وتعزيز التعاون والعمل المشترك على نحو مؤسسي تساهم بصورة منتظمة في تحقيق غايات الشعبين اليمني والفلسطيني في العمل المشترك والتعاون المستمر على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما جرى التطرق الى تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية في ظل سياسة الاحتلال الإسرائيلي القائمة على الحصار وتضييق الخناق والتوسع في عملية الاستيطان على حساب أبناء الشعب الفلسطيني الصامد، إضافة الى الأوضاع في المنطقة العربية ومستجداتها الأمنية والاجتماعية وتحديدا في العراق والصومال.

و خلال جلسة المباحثات تحدث رئيس الوزراء الدكتور علي مجور، حيث رحب بأخيه الدكتور سلام فياض والوفد المرافق له في وطنهم الثاني اليمن ، مؤكدا أن هذه المباحثات تعبر عن عمق العلاقات اليمنية الفلسطينية التي جعلت منها القيادة السياسية في الجمهورية اليمنية بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أحد ثوابت السياسة الخارجية اليمنية.

وقال :" ان لقاءنا اليوم يعبر وبشكل واضح عن الرغبة المشتركة في تعزيز العلاقات الثنائية بين اليمن وفلسطين ،كما يؤكد الحرص المشترك على البدء بتأسيس علاقات اقتصادية وتجارية قوية تمكن من الدفع بها الى آفاق رحبة تلبي تطلعات الشعبين الشقيقين وتخدم مصالحهما المشتركة على كافة الأصعدة.

واضاف رئيس الوزراء" نود هنا التأكيد على ان مثل هذه اللقاءات وما سوف يليها من تواصل وتعاون ثنائي بما في ذلك تشكيل لجنة وزارية مشتركة ستعمل على إرساء لبنات جديدة وقوية لتعاون يمني فلسطيني يشمل طيفا واسعا من الانشطة الاقتصادية بما في ذلك خلق المناخ المناسب لتشجيع نشاط القطاع الخاص في تأسيس علاقات مصالح مشتركة والمساهمة في ربط مصالح البلدين التجارية والاقتصادية".

واشار الى وجود الرغبة الحقيقية في تحقيق أهداف مشتركة تعود بالفائدة على الجميع وتساهم في تحقيق العديد من الطموحات المشتركة وعلى طريق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة التي ولا شك ستكون لها مكانتها في تحقيق الامن والاستقرار والنمو الاقتصادي في المنطقة.

وقال الدكتور مجور :" ان مجالات التعاون بين الجمهورية اليمنية وفلسطين كثيرة الامر الذي يلزمنا البحث في سبل تطويرها باعتبار ذلك واجبا قوميا ودينيا يفرض علينا الوقوف الى جانبكم كما ان الظروف الاقليمية والدولية تستدعي مزيدا من العمل المشترك في اطار الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة لدى كل الاطراف العربية ومنها فلسطين وبما يعزز مبدأ الشراكة والتكامل العربي".

واوضح ان اليمن وفلسطين تسعيان الى تحقيق اهداف مشتركة تخدم شعبيهما كما يسعى كلا البلدين الى تحقيق النمو والتطور الاقتصادي والتخفيف من البطالة والفقر وتجاوز معوقات التنمية البشرية جنبا الى جنب مع إرساء ممارسات الحكم الجيد في ظل الظروف المواتية اقليميا ودوليا والمناخات المناسبة للدفع نحو تحقيق السلام العادل الذي يقود الى مرحلة التنمية والبناء لأشقائنا في فلسطين» .

ودعا رئيس الوزراء الاشقاء والأصدقاء الى مد جسور التعاون وتقديم الدعم لأشقائنا في فلسطين..مؤكدا ان مثل هذه الجهود ستؤتي ثمارها في خلق الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للشعب الفلسطيني والذي سينعكس إيجابا على المناخ السياسي ويهيئ لإنجاح جهود السلام والاستقرار في هذا الجزء من العالم العربي .

ودعا رئيس الوزراء كافة الاطراف العراقية للحوار بما يجنبه مخاطر الفرقة والفتنة المذهبية والطائفية .مشيراً في نفس الوقت الى ان اليمن تؤكد مجدداً على ضرورة دعم المجتمع الدولي والدول المانحة للصومال وبما يساعد على اعادة بناء مؤسسات الدولة وفرض الامن والنظام في ربوع الصومال.

وطالب الدكتور مجور كافة الاطراف الخارجية الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للصومال مع اهمية استمرار عملية المصالحة في بعدها السياسي وبمشاركة كافة الاطراف ، وقال " ندعو مجلس الامن الى الاسراع في ارسال قوات حفظ السلام الدولية الى الصومال وفي تزامن مع انسحاب القوات الاثيوبية من اراضيه».

واضاف " كذلك تؤكد الجمهورية اليمنية ان إخلاء منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي من السلاح النووي وكل اسلحة الدمار الشامل يعتبر شرطاً ضرورياً لاستتباب الامن والسلام في هذه المنطقة .

مؤكداً ضرورة الضغط الدولي على اسرائيل للانضمام الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها لنظام التفتيش والمراقبة الدولي.. مشيراً الى اهمية الأخذ بالخيار الدبلوماسي في مواجهة أزمة الملف النووي الايراني مع التأكيد على حق كافة الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وعبر رئيس الوزراء في ختام كلمته عن الرغبة الخالصة في تطوير علاقات التعاون مع أشقائنا في فلسطين وفق آليات عمل فاعلة ومتطورة تشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والتنموية وتخدم الاهداف الاجتماعية المشتركة ومصالح شعبينا الشقيقين .

من جانبه عبر الدكتور سلام فياض عن سعادته وتقديره لإتاحة هذه الفرصة للبحث في كل السبل الممكنة لتطوير العلاقات الفلسطينية اليمنية بما يعود بالخير على الشعبين الشقيقين، مؤكدا ان تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنائي سيوفر الغطاء المؤسسي لتعزيز العمل المشترك في كافة الجوانب.

واعرب فياض عن تطلع الاشقاء في فلسطين للاستفادة من تجربة اليمن التنموية وفي غيرها من المجالات .. معبرا عن تقدير الشعب الفلسطيني للمواقف اليمنية الثابتة والداعمة لحقوقه وقضاياه العادلة.

وتناول الدكتور فياض الاوضاع الداخلية الفلسطينية في ظل الاحتلال، وقال " إن الوضع في منتهى الصعوبة فهناك سياسة الاحتلال والحصار المشدد على قطاع غزة وبدرجة عالية على الضفة الغربية، ناهيك عن الممارسات الإسرائيلية في الشأن الأمني والاستيطان في مختلف المناطق».. موضحا التأثير السلبي لذلك على اعادة بناء القدرات المؤسسية واستقرار الوضع الاقتصادي والأمني .. مشيرا الى أن السلطة الفلسطينية تسعى من خلال المفاوضات الى تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كافة الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م وعاصمتها القدس الشريف.

مؤكدا ان هناك الكثير من الصعوبات التي تواجه هذا المشروع جراء الممارسات الإسرائيلية وعدم التزام اسرائيل بالمفاوضات وتحديدا خارطة الطريق او استحقاقات عملية السلام.

واوضح انه ومنذ مؤتمر انابوليس لم يلمس الجانب الفلسطيني أي تجاوب بل على العكس فإن اسرائيل لم تلتزم فحسب، وانما تعمد الى مغالطة مضامين الخارطة ولاسيما توسعها بعملية الاستيطان.

وطالب بهذا الخصوص الاطراف الرباعية الدولية والدول العربية الى الضغط على اسرائيل وإلزامها باستحقاقات السلام خاصة ما يتعلق بوقف الاستيطان .وقال " نحن نعي تماما انه لابد من الأخذ بأسباب القوة الكفيلة بإيصالنا إلى اهداف تحقيق مشروعنا الوطني وفي المقدمة اعادة الوحدة للوطن وإنهاء حالة التمزق والتشرذم فورا».

واضاف "وبهذا المقام فأنني باسم الاخ الرئيس ابو مازن أتقدم للقيادة السياسية اليمنية وعلى رأسها فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح بالشكر والتقدير للدور الحيوي والهام الذي لعبه اليمن لبلورة المبادرة اليمنية والتي أصبحت موضع اجماع عربي بعد اعتمادها في قمة دمشق».. مثمنا المواقف اليمنية النبيلة تجاه كافة القضايا العربية ودعم التضامن العربي ورفع الشأن العربي في كافة المحافل الاقليمية والدولية.

مؤكدا حرص القيادة الفلسطينية على تنفيذ هذه المبادرة كوسيلة لإنهاء الوضع القائم في فلسطين، ولإعادة الوحدة الى الوطن الفلسطيني.

وأشار فياض الى آعلان الرئيس ابو مازن في شهر حزيران الماضي والخاص بالتحرك الفوري والتزام القيادة الفلسطينية في اتجاه تنفيذ المبادرة اليمنية لإنهاء حالة الانقسام ، معتبرا ذلك أولوية وأمر اساسي للوصول الى تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني من خلال الحوار حول كافة المسائل وخاصة الوضع السياسي الذي يجب ان يستكمل وصولا الى رؤية سياسية فلسطينية مشتركة .

وقال "من الافضل كثيرا ان يستكمل هذا الحوار حول اي رؤية سياسية او برنامج سياسي على خلفية وطن موحد لا ممزق» .مؤكدا ان المبادرة اليمنية بكافة الأفكار والترتيبات التي طرحت من قبل القيادة الفلسطينية لتنفيذها كفيلة باعادة الوحدة للوطن فورا.. مبينا ان بناء المؤسسات وتقويتها وإنهاء الاحتلال والبناء والاعمار اهداف رئيسية امام القيادة الفلسطينية.

ولفت الى السعي الجاد لخلق واقع ايجابي على الأرض لمواجهة الواقع السلبي الذي تخلقه اسرائيل يومياً على الأرض .. مشيرا الى اهمية الدعم العربي لهذا المشروع الفلسطيني وصولا الى اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

حضر جلسة المباحثات عن جانب اليمن وزير الاعلام حسن أحمد اللوزي ووزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي، ووزير الاشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي ووزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري ووزير الصناعة والتجارة رئيس بعثة الشرف المرافقة الدكتور يحيى المتوكل ووزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري ووزير الدولة مدير مكتب رئيس الوزراء عبدالرحمن طرموم وأمين عام مجلس الوزراء عبدالحافظ ناجي السمة ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي هشام شرف عبدالله ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية محمد عبده سعيد ورئيس مجلس رجال الاعمال حسين المسوري .

فيما حضرها عن الجانب الفلسطيني وزير الداخلية الفريق عبدالرزاق اليحيى ووزير الخارجية والاعلام رياض المالكي ووزير الاقتصاد الوطني والاشغال والاتصالات كمال حسونة وسفير دولة فلسطين في الجمهورية اليمنية الدكتور احمد الديك ورئيس ديوان رئيس الوزراء عزيز ابو دقة ورئيس وفد رجال الاعمال محمد الحرباوي .

فياض: القيادة الفلسطينية حريصة على تنفيذ المبادرة اليمنية كوسيلة لإنهاء الوضع القائم في فلسطين

نقدر المواقف اليمنية الثابتة والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني وقضاياه العادلة

نسعى إلى خلق واقع إيجابي على الأرض لمواجهة الواقع السلبي الذي تخلقه اسرائيل يوميا